دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمعات الشيعية

إعداد

مجموعة من الباحثين

مسقط – سلطنة عمان

2021م

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

ملخص تنفيذي 2

نتائج الاستبانة.....3

مقترحات المشاركين 21

التحليل العام.....23

التوصيات.....28

المراجع 29

ملخص تنفيذي :

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل تطوعي منوط في المقام الأول بتفعيل العمل المشترك والتكامل التام مع الخبرات العلمية المتنوعة ، وهذا ما حظيت به هذه الدراسة التي شملت جميع شرائح المجتمع الإسلامي الشيعي ، ولقد استدعى هذا العمل على تضافر الجهود وتنشيط الخبرات في مجال العلوم التخصصية منذ اللحظة الأولى من انعقاد النية في إتمامه على أكمل وجه .

حيث جاءت هذه الدراسة بما شهدته المجتمعات الشيعية في العالم من التحولات السريعة في مختلف مجالات الحياة ، أدت إلى حدوث تغيرات عميقة وواضحة في الأسر الشيعية ، أمتدت إلى الأدوار التي تلعبها ومع إنتشار ظاهرة الطلاق المبكر، كان لزاما علينا شرعا وإنسانية الوقوف على أسباب الطلاق و إستقراء تداعياته في ظل التحولات المجتمعية المعاصرة على إستقرار هذه الأسر أو العوائل.

وايمانا منا على ضرورة استخدام الأدوات العلمية للوصول إلى حقيقة هذه المشكلة من حيث نشأتها والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساعدت على إنتشارها بشكل ملحوظ .

حيث تم وضع خطة للبحث ضمن معايير البحث العلمي ، إبتداً من جمع المعلومات وإنتهاء إلى وضع التوصيات ، وقد بدأ العمل في جمع المعلومات عن طريق استبانة إلكترونية يتم تعبئتها خلال فترة زمنية محددة تبدأ في 17-12-2021م وتنتهي في 31-12-2021م .

فقد وصل عدد المشاركين إلى 1680 مشاركا من ذكر وأنثى ، وبناء عليه فإن الخطوات القادمة ستكون على النحو التالي :

أولا : نشر نتائج الاستبانة .

ثانيا : تعزيز الجانب البحثي والتوعوي والاستشاري بالإضافة إلى تفعيل الدور اللوجستي على ضؤ نتائج الاستبانة لرفع مستوى الوعي الثقافي العلمي مجتمعيا ، بهدف الوصول إلى إتخاذ قرار معين لحل المشاكل الاجتماعية

ثالثا : طرح بحث نظري مفصل بناء على نتائج الاستبانة حول ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الإسلامي الشيعي بتاريخ 15-1-2022م إن شاء الله تعالى

والله ولي التوفيق

صادق حسن اللواتي

الباحث والكاتب في علم الاجتماع السياسي

نتائج الاستبانة :

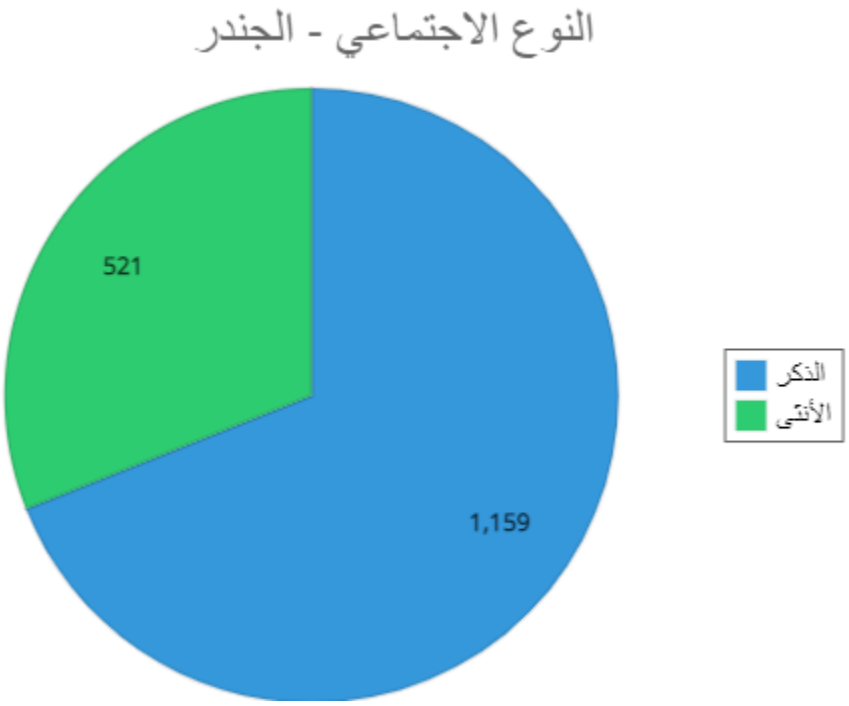

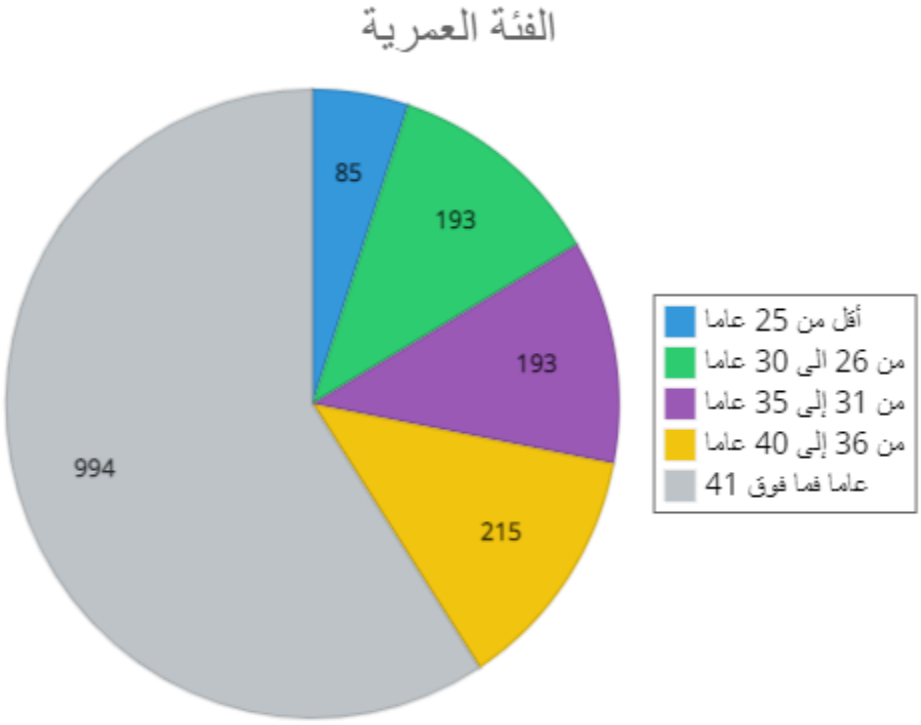

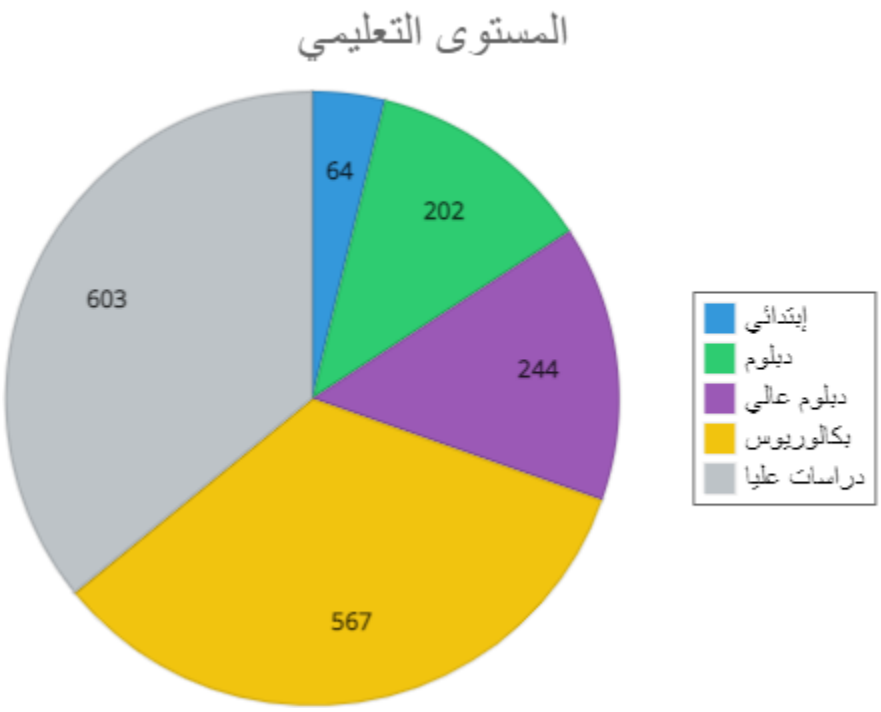
المستوى التعليمي
64
202
244
567
603
إبتدائي
دبلوم
دبلوم عالي
بكالوريوس
دراسات عليا

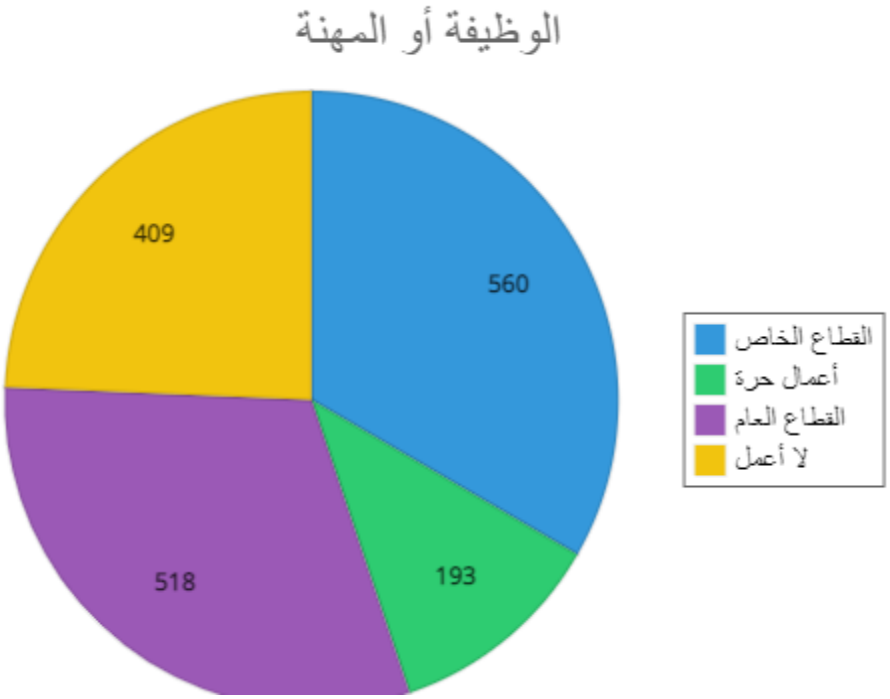
الوظيفة أو المهنة
560
193
518
409
القطاع الخاص
أعمال حرة
القطاع العام
لا أعمل

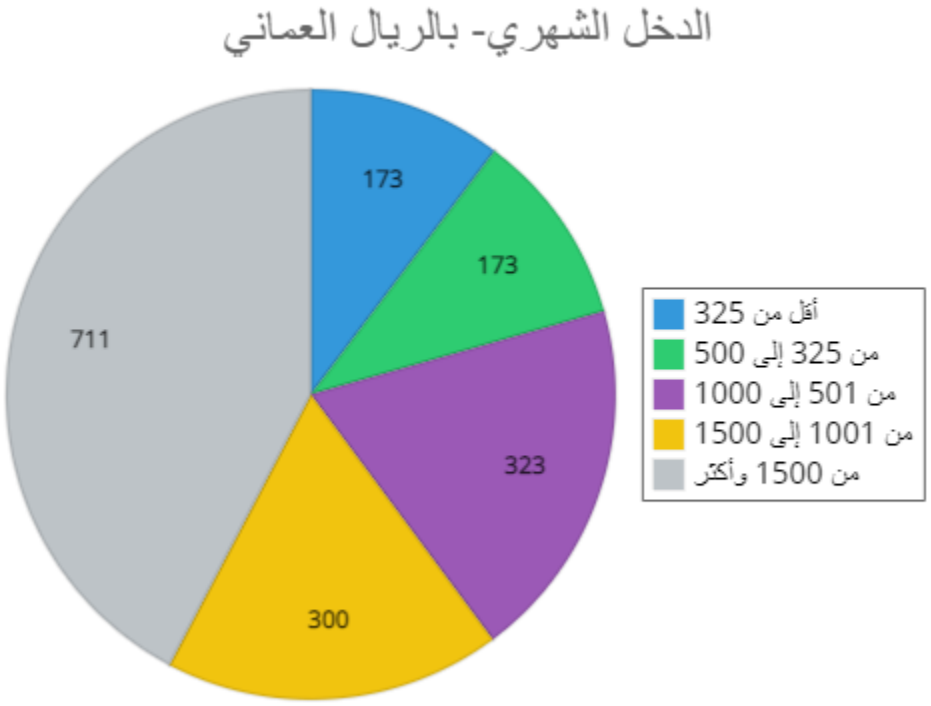
الدخل الشهري- بالريال العماني
173
173
323
300
711
أقل من 325
من 325 إلى 500
من 501 إلى 1000
من 1001 إلى 1500
من 1500 وأكثر

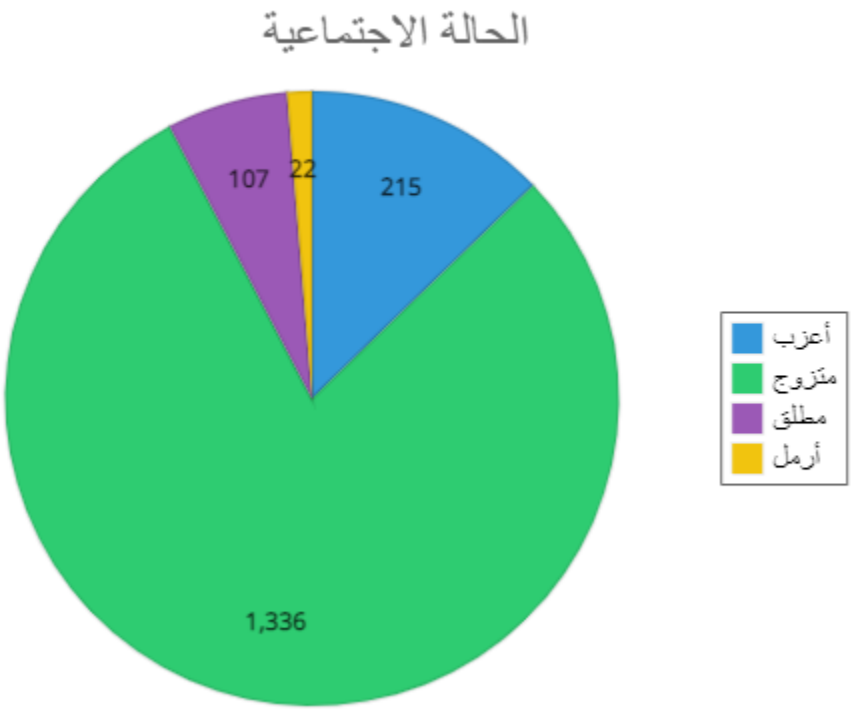
الحالة الاجتماعية
215
1,336
107
22
أعزب
متزوج
مطلق
أرمل

يعتبر الطلاق المبكر طلاقا مبكرا

هل توافق على وجود ظاهرة الطلاق المبكر في مجتمعك

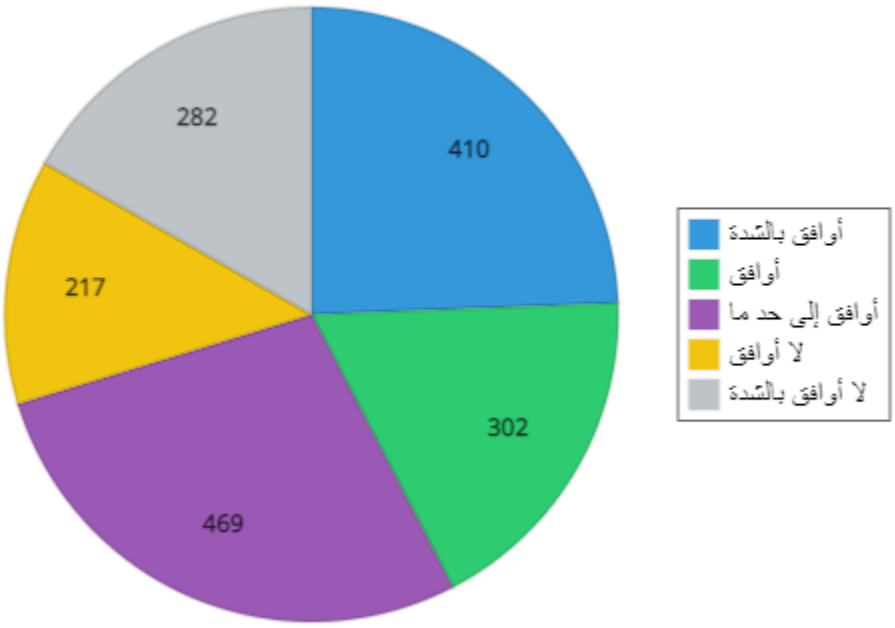

رغبة الزوجة على مواصلة تعليمها بعد الزواج

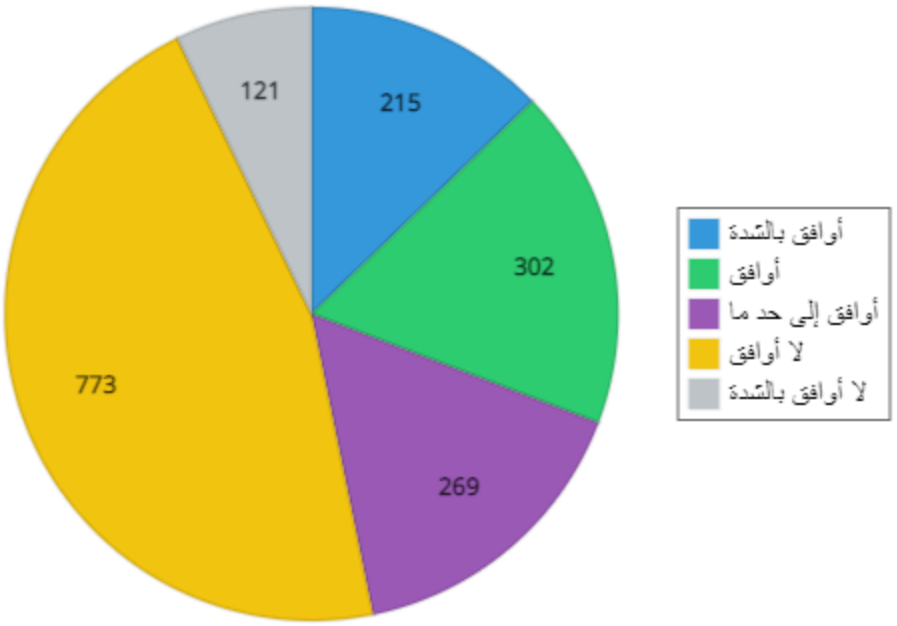

رغبة الزوجة للعمل الاستقلال المادي

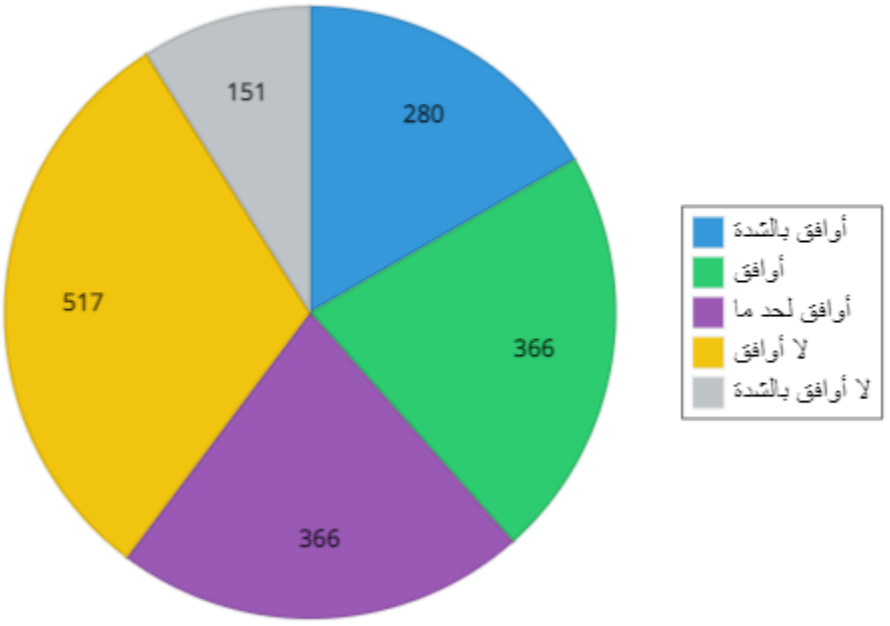

عدم تكافؤ الزوجين من حيث مستوى التعليمي

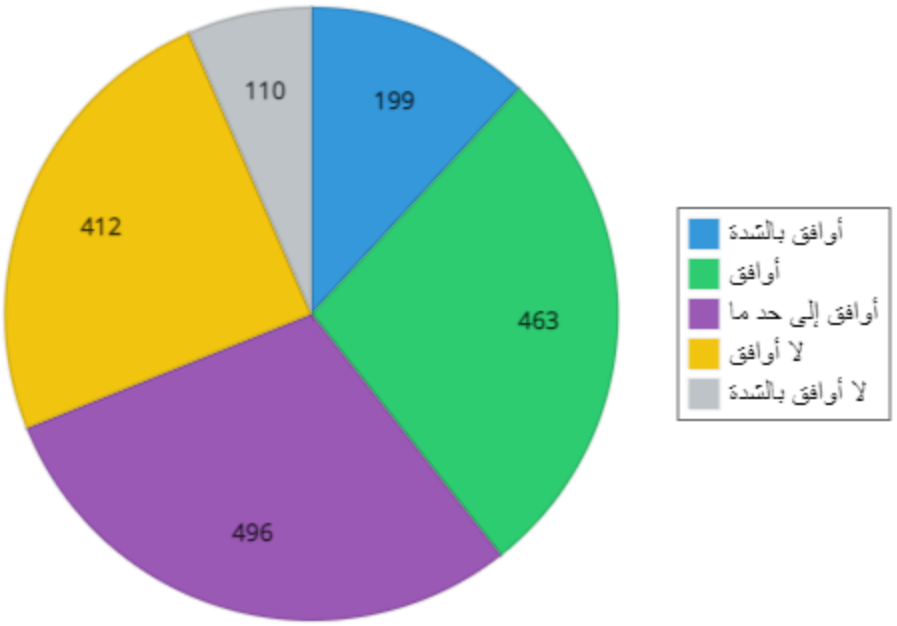

عدم تكافؤ الزوجين من حيث مستوى الوظيفي

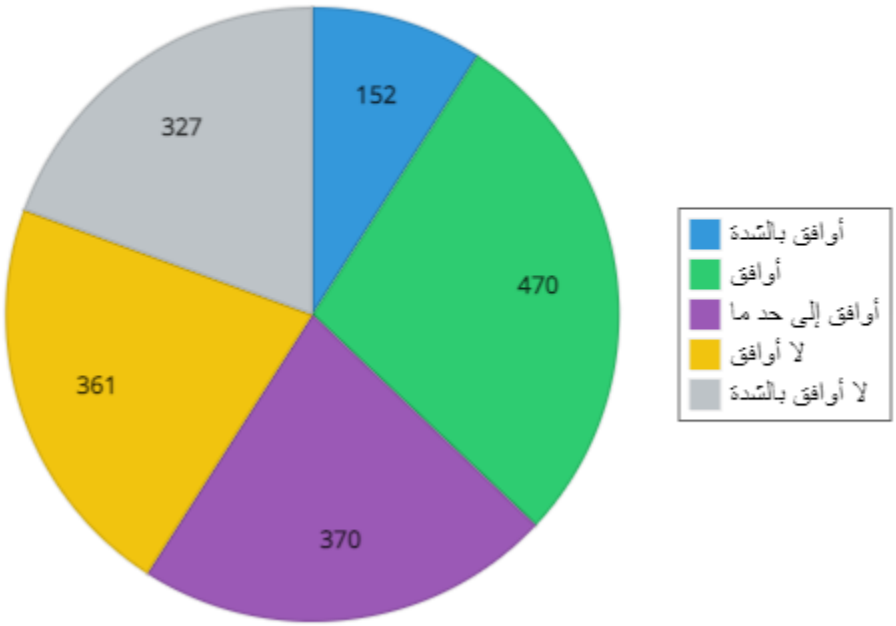

الضغوط على الأسرة الزوجية من كلا الجانبين

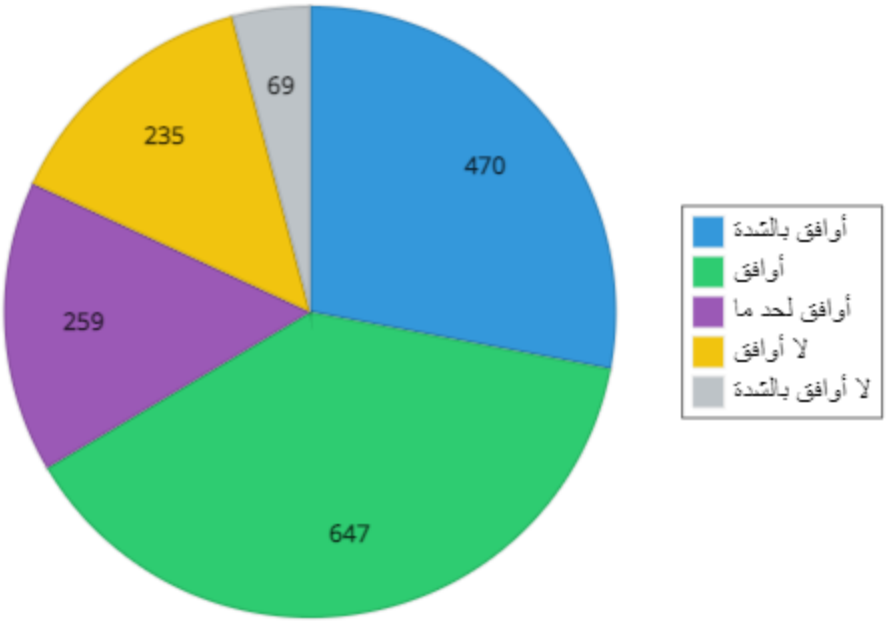

رغبة أحد الزوجين المعيشة مع الأهل

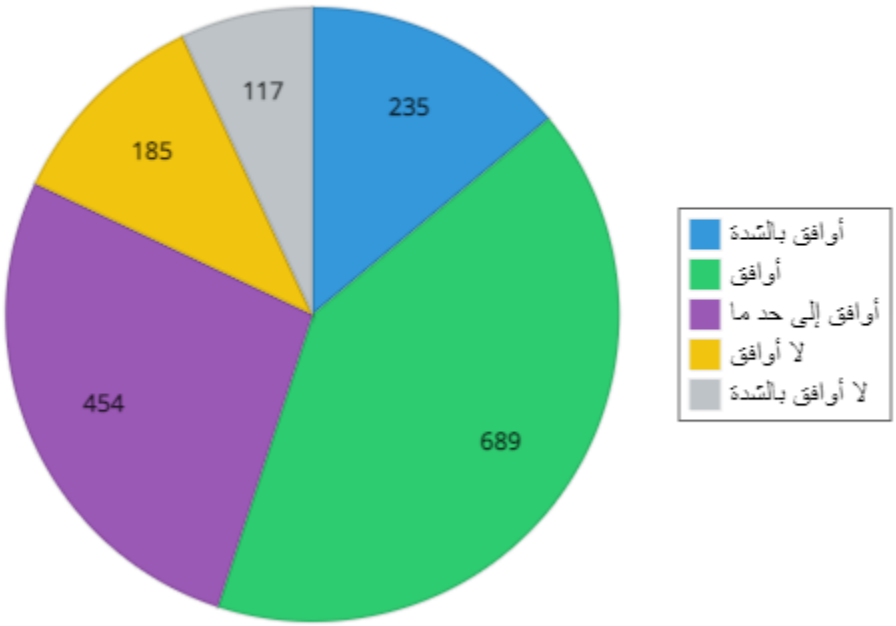

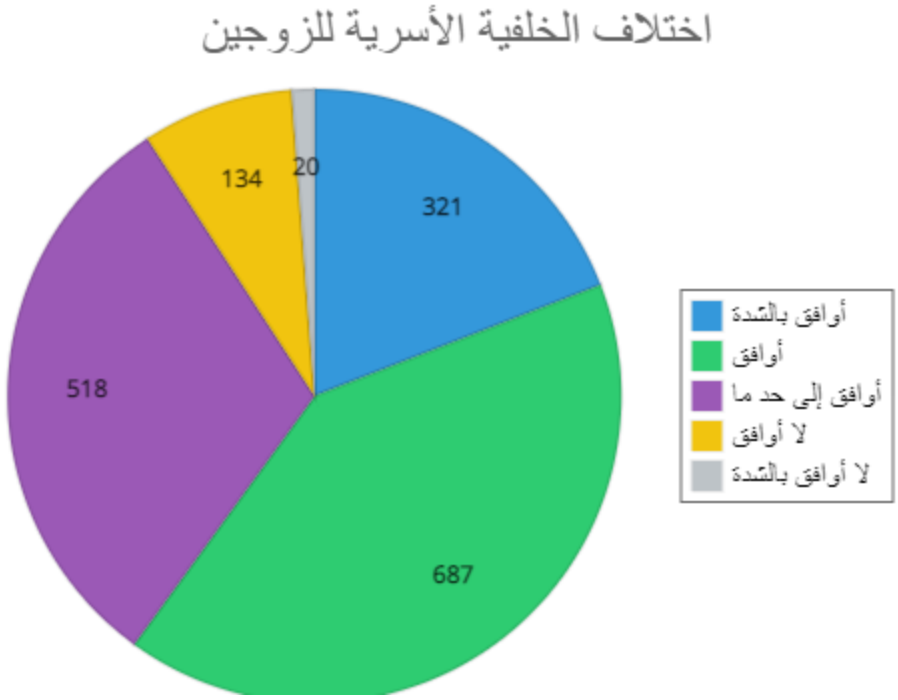
اختلاف الخلفية الأسرية للزوجين
321
687
518
134
20
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

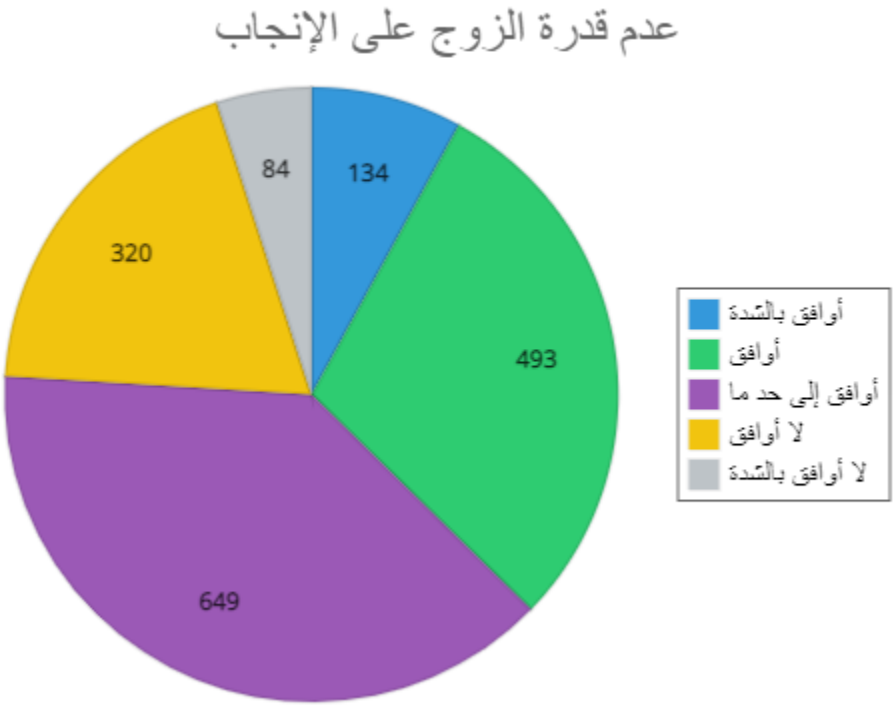
عدم قدرة الزوج على الإنجاب
134
493
649
320
84
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

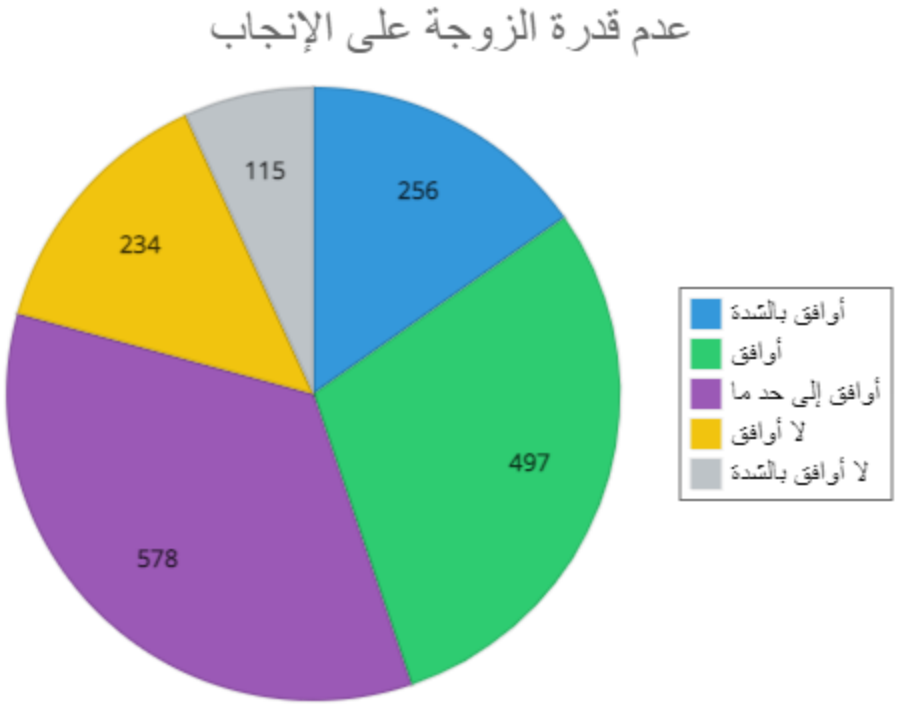
عدم قدرة الزوجة على الإنجاب
256
497
578
234
115
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

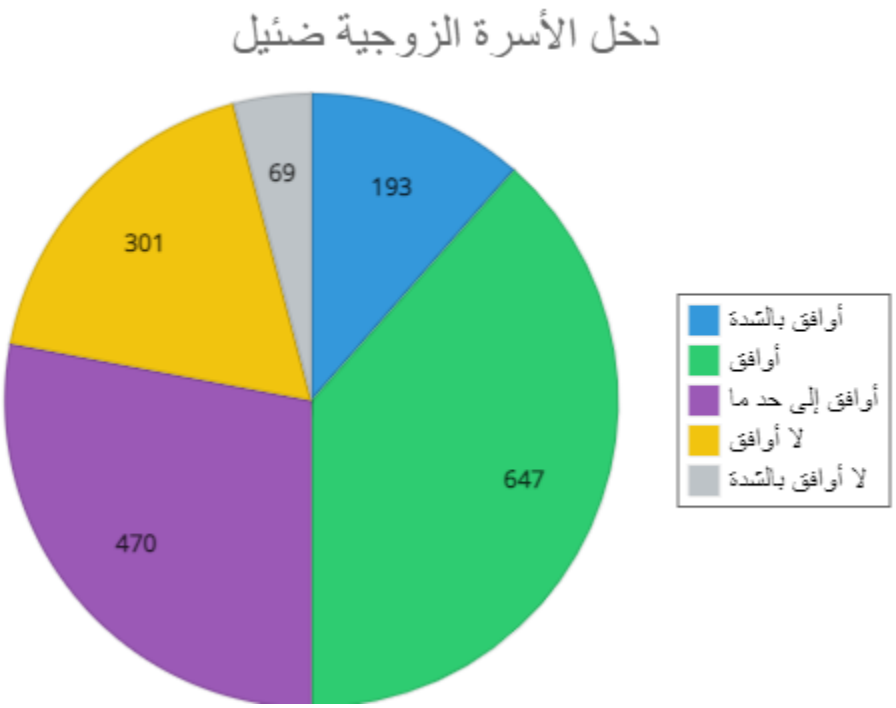
دخل الأسرة الزوجية ضئيل
193
647
470
301
69
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

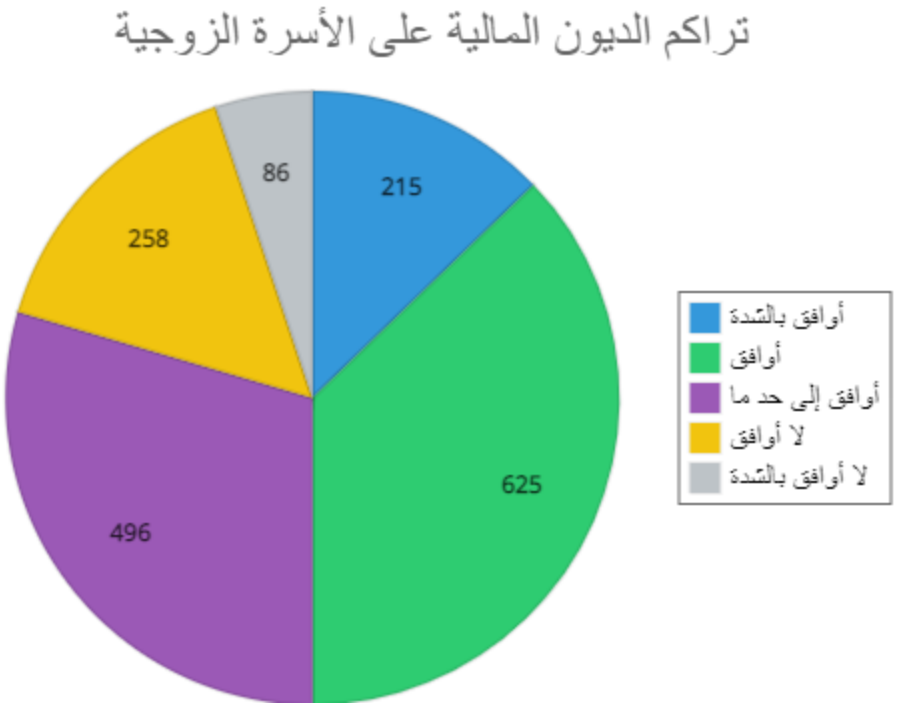
تراكم الديون المالية على الأسرة الزوجية
215
625
496
258
86
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

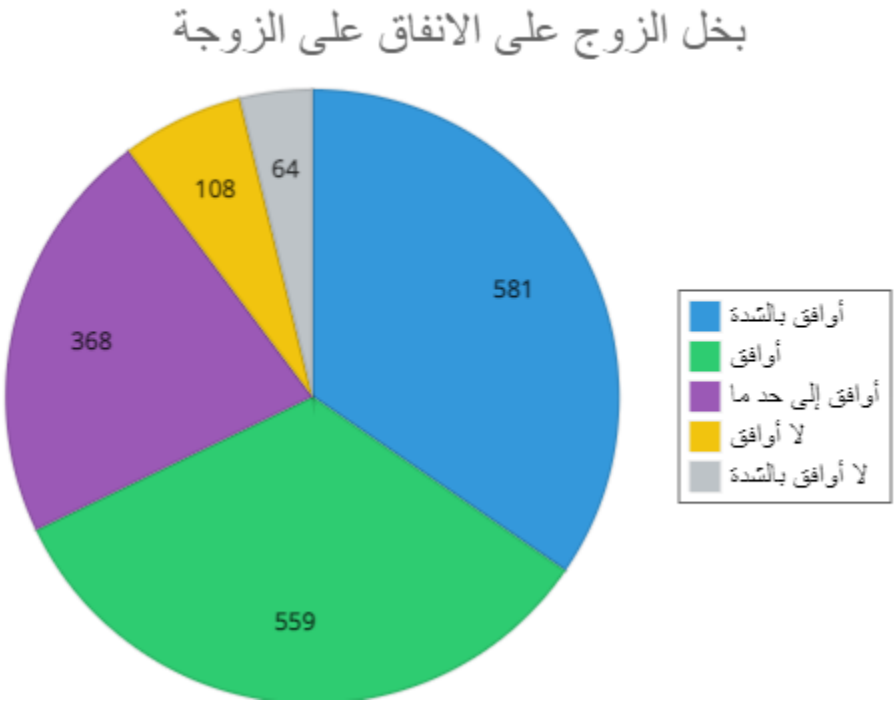
بخل الزوج على الانفاق على الزوجة
581
559
368
108
64
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

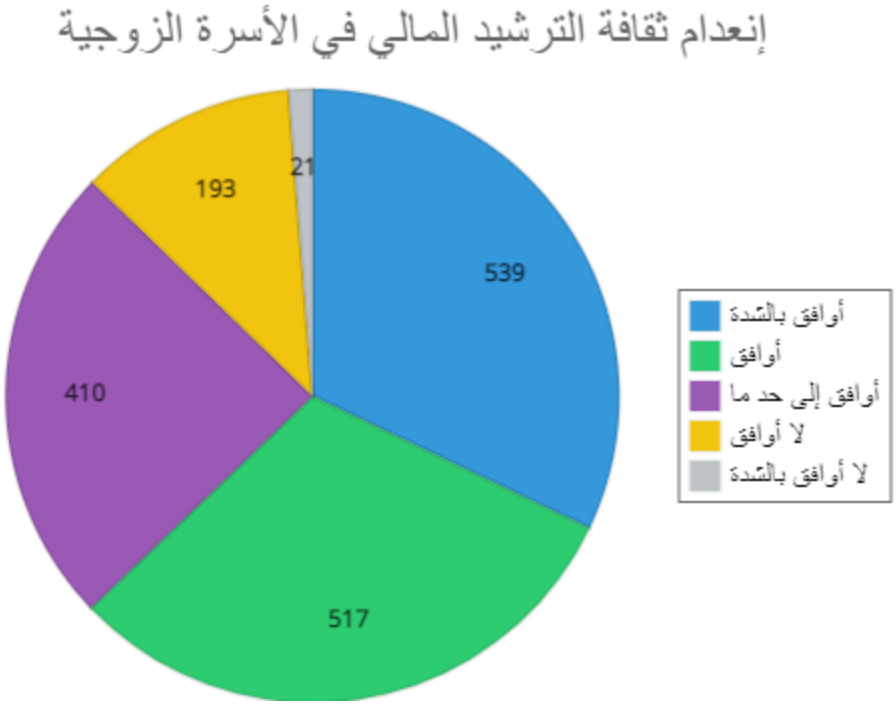
إنعدام ثقافة الترشيد المالي في الأسرة الزوجية
539
517
410
193
21
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

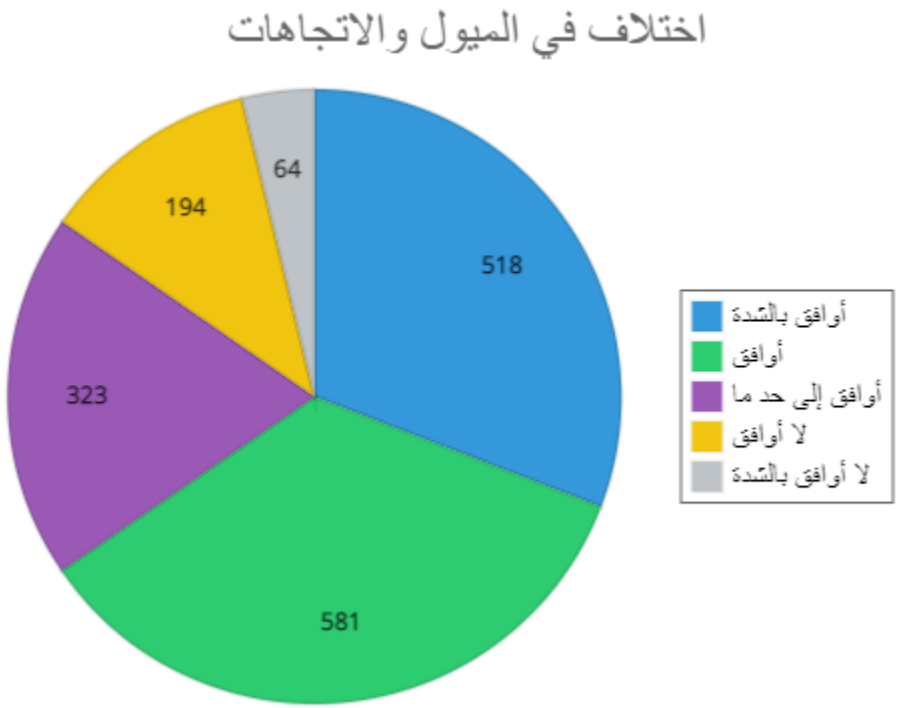
اختلاف في الميول والاتجاهات
518
581
323
194
64
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

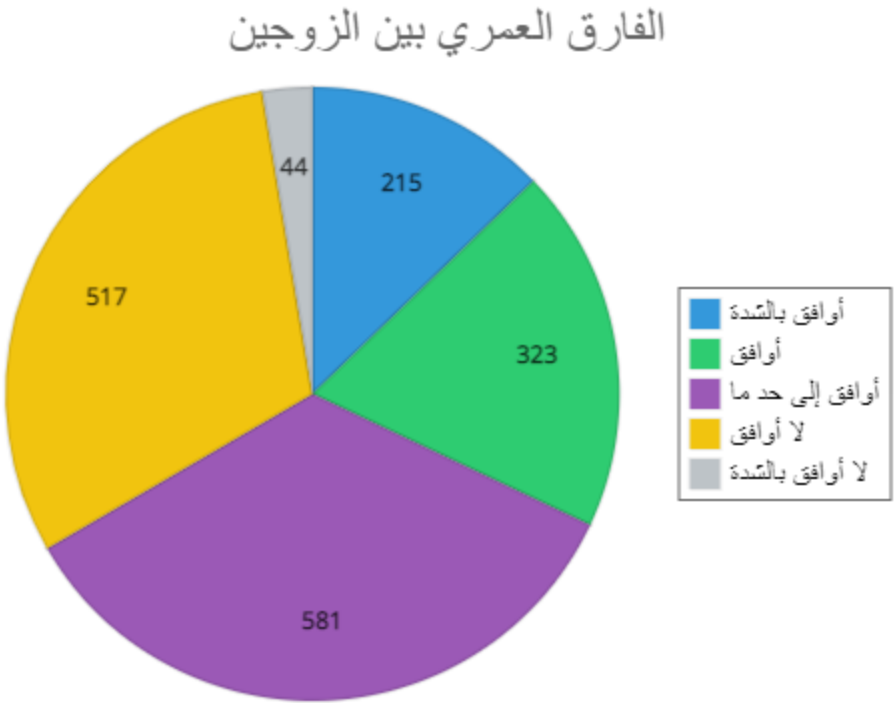
الفارق العمري بين الزوجين
215
323
581
517
44
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

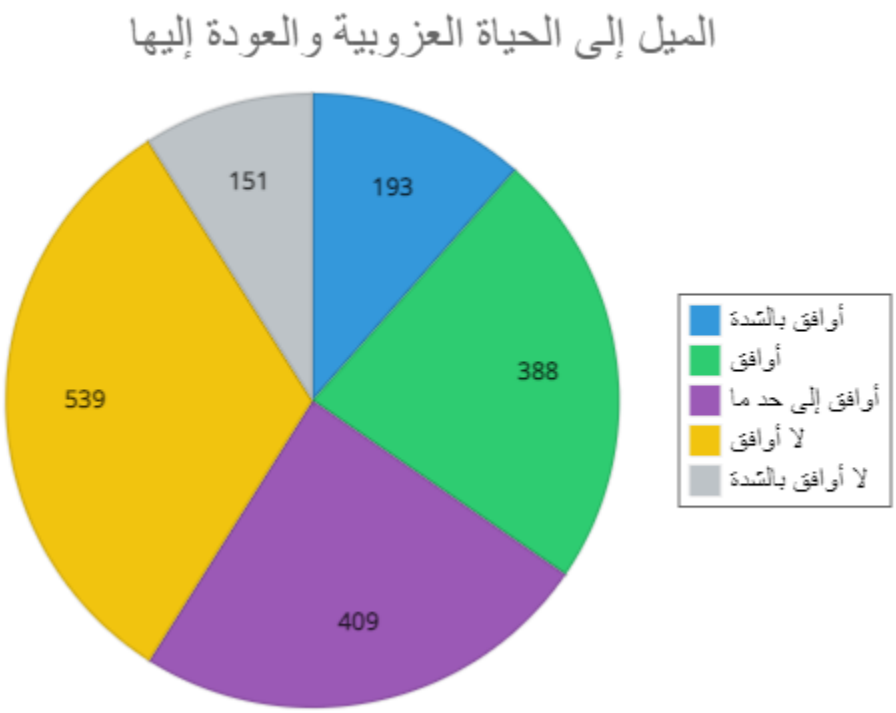
الميل إلى الحياة العزوبية والعودة إليها
193
388
409
539
151
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

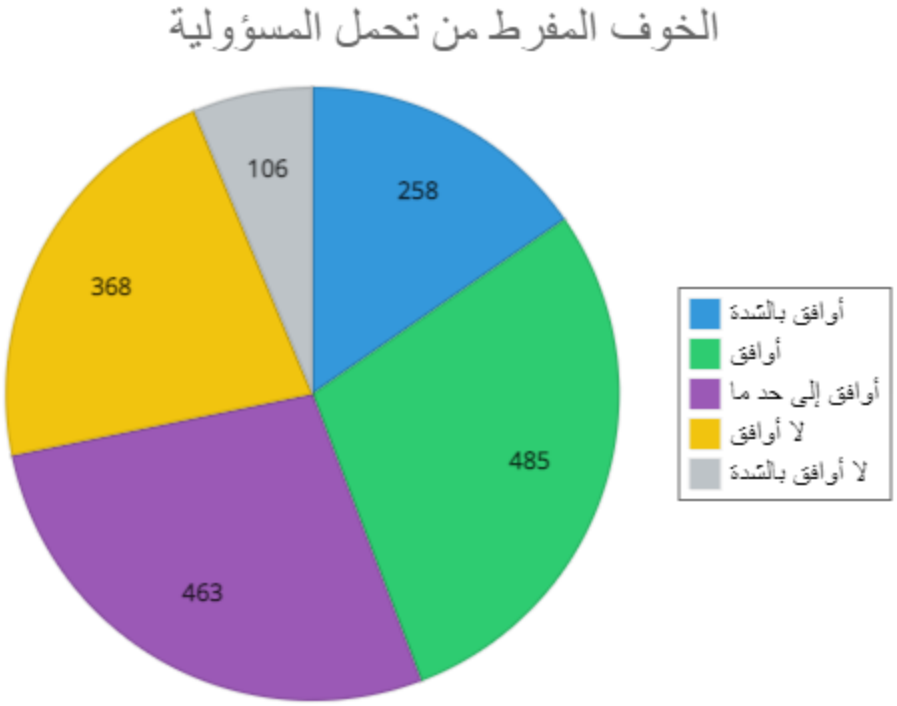
الخوف المفرط من تحمل المسؤولية
258
485
463
368
106
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

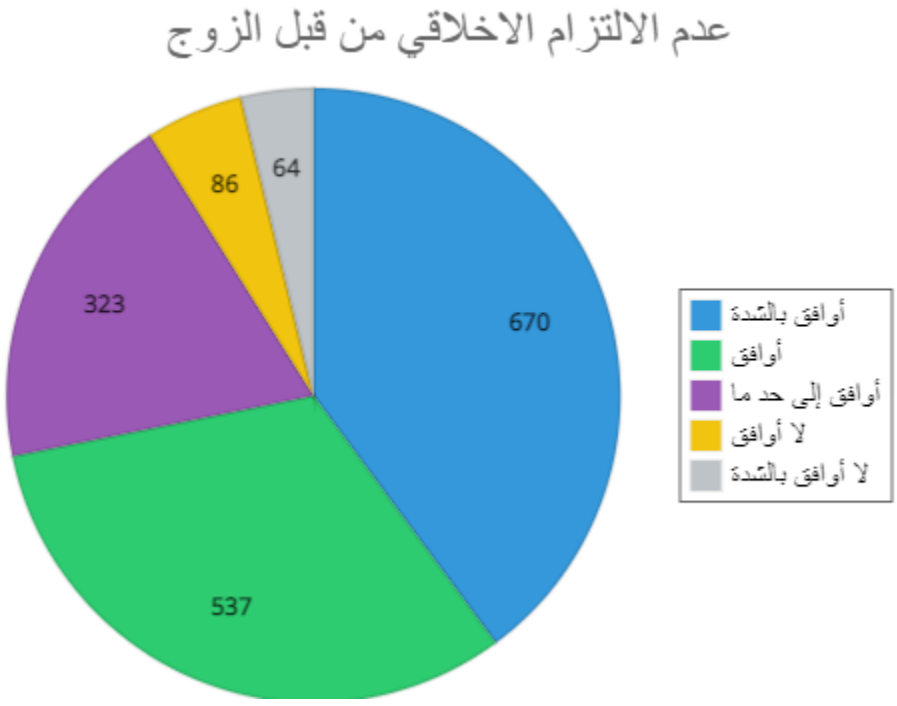
عدم الالتزام الاخلاقي من قبل الزوج
670
537
323
86
64
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

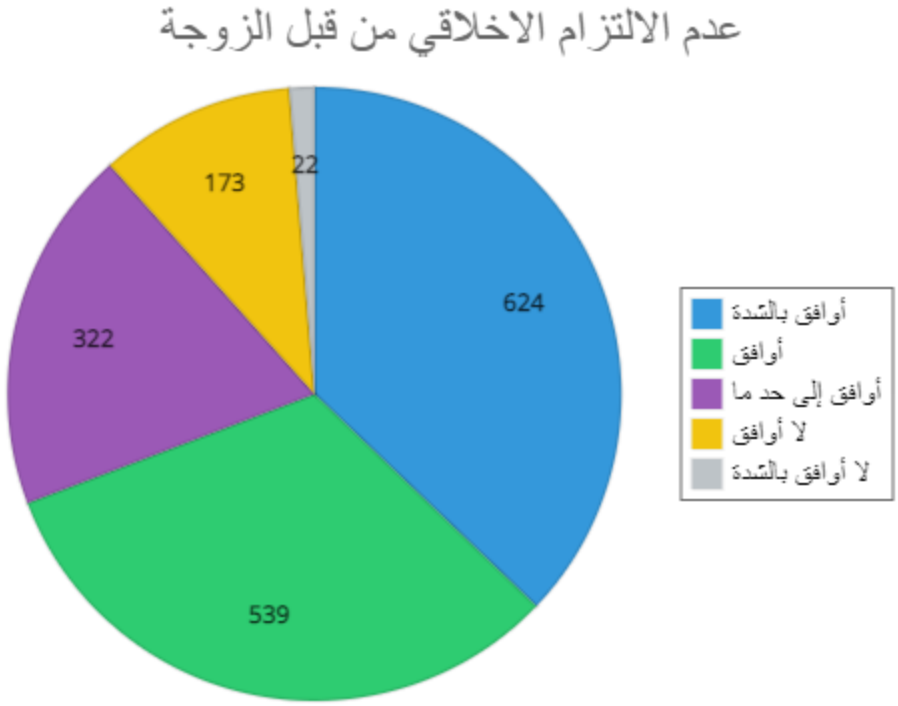
عدم الالتزام الاخلاقي من قبل الزوجة
624
539
322
173
22
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

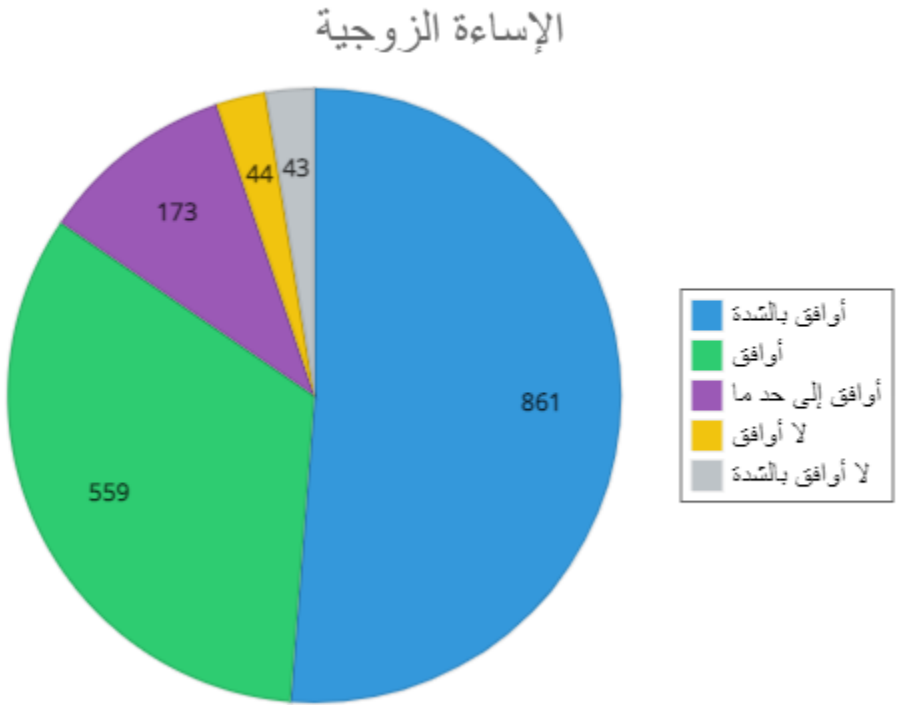
الإساءة الزوجية
861
559
173
44
43
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

الأضرار الاقتصادية والمالية على الأزواج

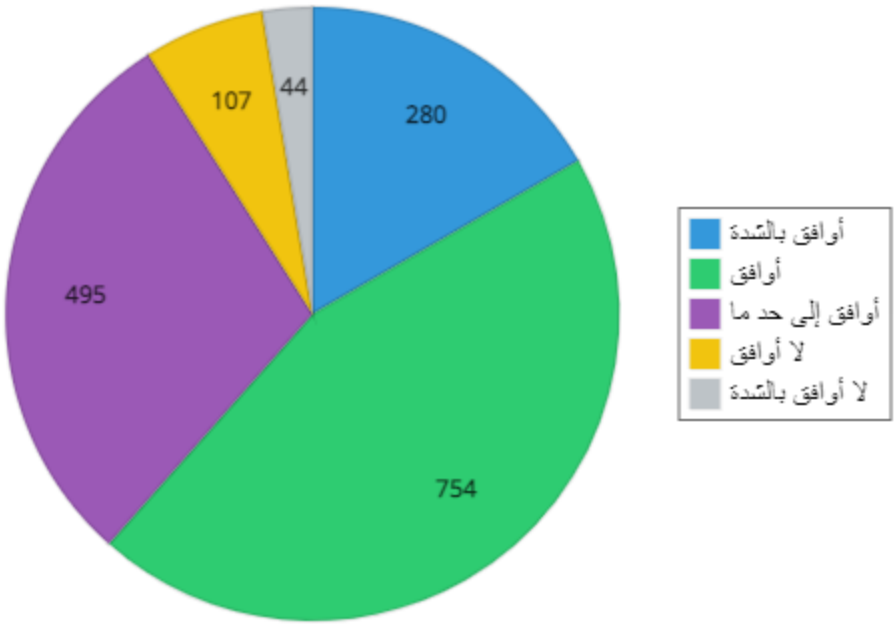

وجود علاقة طردية بين معدلات الجرائم ومعدلات الطلاق

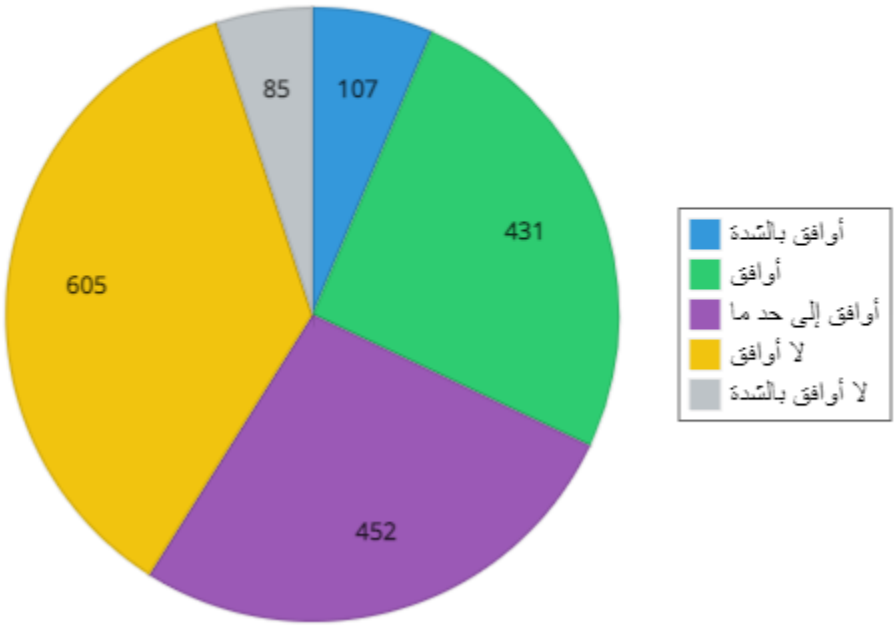

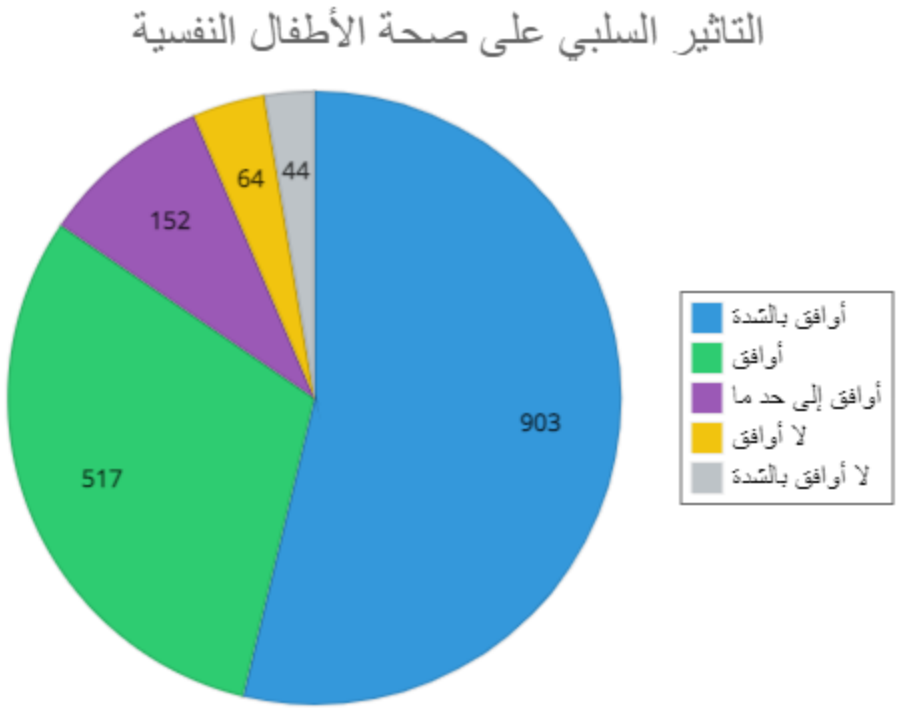
التاثير السلبي على صحة الأطفال النفسية
903
517
152
64
44
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

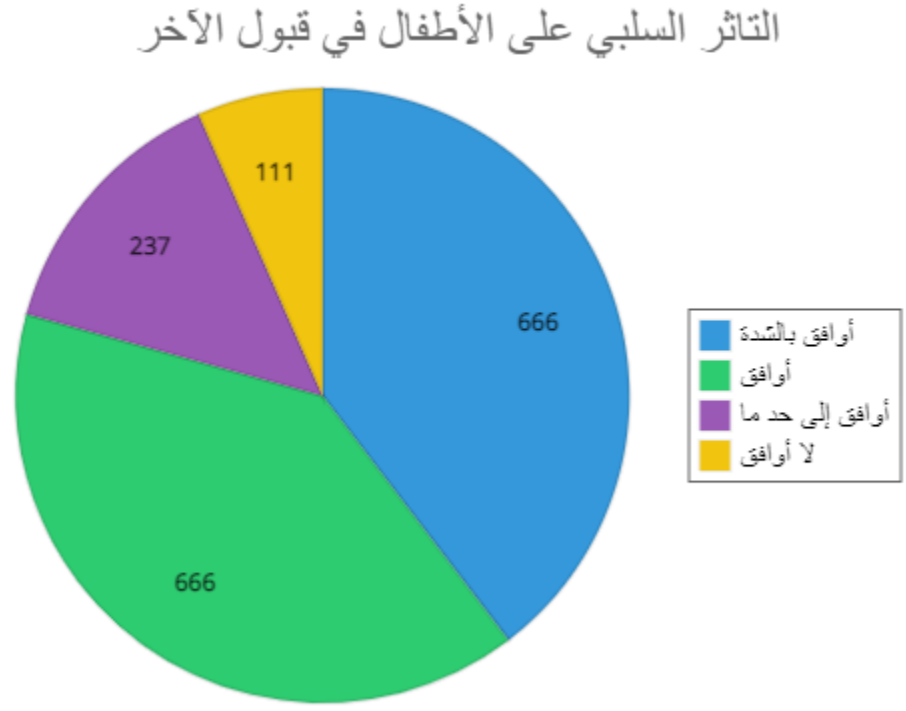
التاثر السلبي على الأطفال في قبول الآخر
666
666
237
111
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق

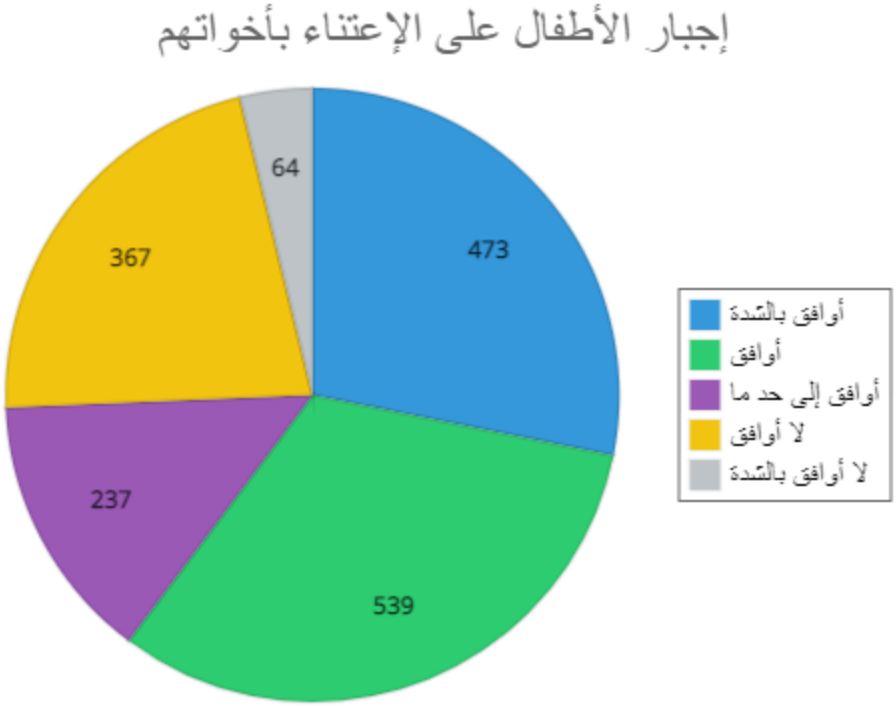
إجبار الأطفال على الإعتناء بأخواتهم
473
539
237
367
64
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

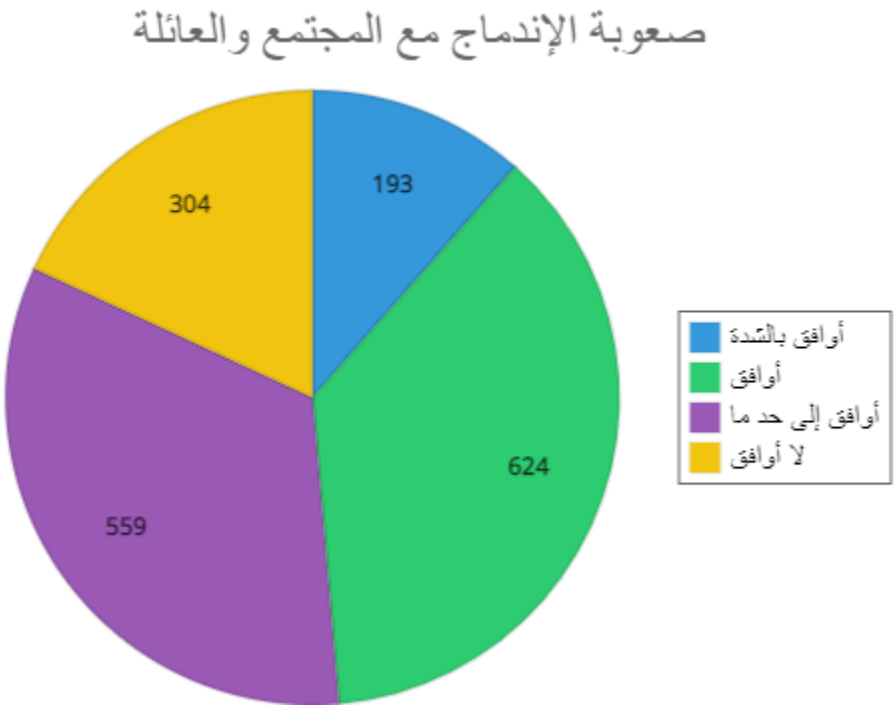
صعوبة الإندماج مع المجتمع والعائلة
193
624
559
304
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق

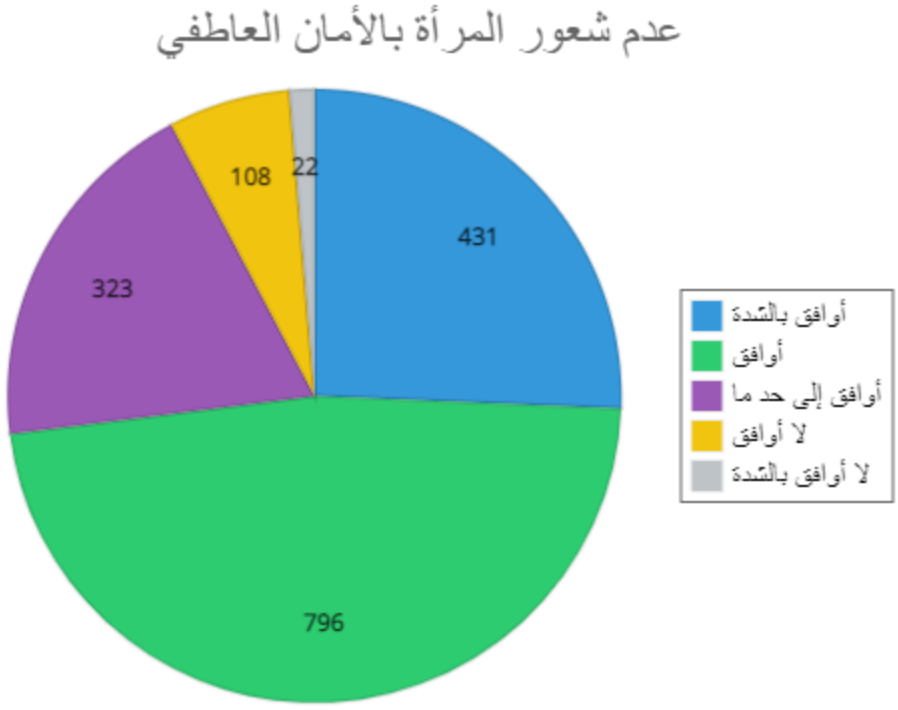
عدم شعور المرأة بالأمان العاطفي
431
796
323
108
22
أوافق بالشدة
أوافق
أوافق إلى حد ما
لا أوافق
لا أوافق بالشدة

مقترحات المشاركين	مكرر
إيجاد كوادر علمية متخصصة في العلاجات النفسية في المجتمع الشيعي	89 مرة
اللجان الإصلاحية التطوعية لا يوجد لديها برنامج سنوي ، لا ألومهم لأنهم غير متخصصين في جانب العلاجات النفسية يجب استبدالها بفريق متخصص متمرس في فنون التعامل مع المشاكل الاجتماعية ، المجرب لا يجرب	112 مرة
ضرورة مراعاة سرية أسرار العوائل وعدم إفشائها للغير	55 مرة
إعداد برامج تأهيلية قبل الزواج للذكور فقط واحترام خصوصياته	49 مرة
إعداد برامج تأهيلية قبل الزواج للإناث فقط و احترام خصوصياتها	130 مرة
إعداد برامج تأهيلية وتوعوية قبل الزواج للذكر والأنثى ، وإعطاء فرصة كافية للتعارف بينهما ، وعدم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك ، وتكون هذه البرامج إلزامية لهما بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام	135 مرة
إيجاد صندوق خيري من الحقوق الشرعية لمساعدة الأسرة الزوجية المتعسرة ماليا تحت إدراة تخاف الله في عباد الله	144 مرة
تأسيس فريق تخصصي ميداني لتثقيف العوائل على أهمية الحياة الزوجية	67 مرة
إعداد برامج تأهيلية تخصصية للرجال الدين في حل المشاكل الاجتماعية ، ومعرفة سيرتهم الذاتية	77 مرة
خطيب المنبر أنيطت إليه مهمة الوعظ والإرشاد وليس التدخل في التخصصات الأخرى لو كل من جاء ونجر ما بقي في الوادي شجر	135 مرة
إعادة النظر في الأحكام الصادرة بالطلاق التي وقعت خلال شهر من رفع طلب الطلاق من الزوج إلى رجل الدين هل هو طلاق شرعي أم لا ؟	88 مرة
اللجان الإصلاحية التطوعية لا تخدم مجتمعاتها ولا قضاياها الاجتماعية كما ينبغي بسبب توجهاتها المختلفة	29 مرة
أدعو إلى عدم توقف البحوث الاجتماعية بمجرد التوصل إلى النتائج	79 مرة
ضرورة متابعة ورقابة العوائل التي تعاني من العنف الأسري	35 مرة
إيجاد ورش عمل التوعية من مخاطر العولمة	47 مرة
مناهج التدريس بحاجة إلى إدخال دروس توعوية بأهمية التماسك الأسري	29 مرة
مشاركة نتائج الاستبانة مع المجتمع	83 مرة
إيجاد لجنة علمائية مختصة لإصدار أحكام الطلاق	102 مرة
حفظ مصالح المطلقات اللواتي يتعرضن لابتزاز من المجتمع الذكوري وإعادة المنفصلين منهم إلى العش الزوجي لمصلحة الأبناء	19 مرة

تعويض المرأة المطلقة فيما خسرته في الأسرة الزوجية	61 مرة
إيجاد حلول لمشاكل النساء المعلقات اللواتي يبتزهن الرجال	17 مرة
إطلاق برامج توعوية تربوية لأطفال أصبحوا ضحايا الطلاق المبكر	31 مرة
عدم إحالة مشكلة الأسرة الزوجية إلى رجل الدين الذي تم التعاقد معه للمشاركة في إحياء المناسبات الدينية المختلفة	35 مرة
إقامة دورات تخصصية لخطباء المنابر في تجديد الخطاب الديني ومعالجة القضايا الاجتماعية	11 مرة
لا توجد مقترحات	21 مرة

التحليل العام والتوصيات

عنوان الدراسة : ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الإسلامي الشيعي

نوع الدراسة : وصفية

فترة جمع البيانات : من 17-12-2021م إلى 31-12-2021م

عدد المشاركين في تعبئة الاستبانة : 1680 مشاركاً

الهدف من الدراسة :

هدفت هذه الدراسة للوصول للأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر والتعرف على الفروق والمتغيرات لدى الأفراد المشاركين ، تعزي المتغيرات للنوع الاجتماعي والمستوى التعليمي والعمل والبخل وتدخل الأهل في الشؤون الزوجية ، وهذا بإتباع خطوات المنهج الوصفي ، وتطبيق مقياس التوافق الزوجي لسبينر الذي أعده عام 1976 م واستخدام لغة بايثون في تحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

القسم الأول :-

نلاحظ من المؤشر النوع الاجتماعي المشاركة الفاعلة للمرأة في الأنشطة الاجتماعية ، وهذا يدل أنه لا توجد هناك فروقات في التفاعل الاجتماعي بين الذكر والأنثى .

بينما نلاحظ أن الفئة العمرية اليافعة وهي أقل من 25 عاما شاركت في إبدأ رأيها بنسبة 5 بالمئة ، وهذا يعطينا دلالة واضحة أن هذه الفئة مهملة في الاستفادة من المخرجات التعليمية مما يجعلنا الحديث عن مدى تحقيق الأهداف التي تسعى إلية الأيادي البيضاء الخيرية الموجودة في المجتمعات في تقديم خدماتها لهذه الفئة وهي في الأعم الأغلب أبناء المطلقين والمطلقات يعيشون عند أجدادهم أو جداتهم وهم بحاجة إلى معرفة مدى ارتياحهم الاجتماعي و انسجامهم مع الفعاليات الاجتماعية المتنوعة .

أما مؤشر المستوى التعليمي نلاحظ هناك رغبة عند الأزواج في إتمام الدراسات العليا ، والمؤشر يعطينا دلالة واضحة أن المستوى التعليمي سمح لكل طرف أن يفكر بطريقة إيجابية تجاه الآخر في التحصيل العلمي .

في حين نلاحظ في المؤشر المستوى الوظيفي عدم وجود فوارق وظيفية بين الزوجين وهذا لا يستدعي إلى تغيير المهنة من موظف إلى ربة البيت ، إذ قد يتعود الزوجين على بعضهما البعض و يتوافقان في التصرف تجاه الأخر ولكن مؤشر الذكاء قد يختلف وهذا قد يؤدي إلى عزوف أحد الأزواج إلى ترك العمل ، مما يؤدي إلى عدم تمكن الأزواج في استخدام الطاقة الوظيفة في تحسين الوضع المالي للأسرة والجو العاطفي فيه ، رغم ارتفاع المستوى التعليمي بينهما

دخل الأسرة يكون عادة وسيلة اطمئنان وأمان للحياة الزوجية ، حيث نلاحظ في مؤشر الدخل الشهري أنه قسم المجتمع إلى 3 طبقات الطبقة الدنيا والطبقة المتوسطة والطبقة العليا ، والأفراد الذين يقعون بين

الطبقة الدنيا والعليا يعملون بوظائف يومية وبعدد ساعات أكثر مما يؤثر على التوافق الزوجي في الأسرة ، بينما الطبقة الدنيا يمتهنون مهن بسيطة ويعيش البعض منهم على المعونات والرعاية الاجتماعية ولأجل تنوع دخل الأسرة تميل هذه الفئة إلى التعامل مع المحظورات كترويج وتهريب المخدرات فتقع فريسة القانون وبالتالي يؤدي إلى تفكك الأسرة الزوجية ثم إلى الطلاق.

حيث اتضح من المؤشر الحالة الاجتماعية حقيقة بينة وهي ارتفاع معدل الزواج على معدل الطلاق ولكن اجتماعيا حيث أن هذه الدراسة اعتمدت على نسبة معينة في عدد المشاركين ومع قياس النسبة والتناسب والربط الدال الإحصائي بين معدل الزواج والطلاق نؤكد على وجود ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع الإسلامي الشيعي.

القسم الثاني:- بيان عن أسباب الطلاق المبكر

نلاحظ من مؤشر رغبة الزوجة في مواصلة تعليمها بعد الزواج على إمكانية تقاسم المسؤولية مع زوجها ، وبالتالي فإن اهتماماتهم للحياة الزوجية ستكون أقل من انشغالاتهم بأمور مادية ، وكون أنهما في مستوى واحد من حيث العمل حيث أن مؤشر المستوى التعليمي أكد أن العمل لا يكون حاجزا في التجاذب العاطفي بين الزوجين وليس سببا جوهريا في الطلاق المبكر.و نلاحظ ذلك من مؤشر استقلال الزوجة ماليا حيث جاء لصالح الزوجة مما يؤكد لنا أن نظرة المجتمع في عمل المرأة خارج بيتها ليس عاملا أساسيا في الطلاق المبكر.

إلا أن مؤشر التعادل في عدم تكافؤ الزوجين من حيث المستوى التعليمي بعد ربط المؤشرات السابقة يمكننا القول أن هذا الشعور في عدم التكافؤ يمكن أن يظهر تبعا لمتغير الأبناء ، حيث أكدت الدراسات الاجتماعية أن السعادة الزوجية في عدم التكافؤ من حيث المستوى التعليمي ، ظاهرة صحية خاصة إذا تم الاتفاق بين الطرفين قبل الزواج ، والشهادة العلمية لا ينظر إليها كمعيار لتقييم الإنسان ، ولا يمكن اعتبارها معيار في نجاح الحياة الزوجية ، أما فيما يخص مؤشر التعادل في عدم التكافؤ بين الزوجين من حيث المستوى الوظيفي كسبب من أسباب الطلاق المبكر، فقد بينت النتائج أن هذه الجزئية لا علاقة لها بالطلاق المبكر .

ومؤشر الضغوط الأسرية على الزوجين من كلا الجانبين وضح أن الآباء والأمهات يستخفون بقرارات أبنائهم المتزوجون ، وهذا يدل على عدم قبول الأبوان باستقلالية الأبناء كاملة ، خاصة إذا كانت الأسرة كبيرة ، فخروج الابن أو البنت من الأسرة لا يعني انفصالهما عنها بأي حال من الأحوال ، فمن حيث النظرة المادية تكون العلاقة من خلال ضرورة رعاية الابن لإخوانه وأخواته ، ومن حيث النظرة المعنوية تكون العلاقة ضرورة التقيد بالعادات وتقاليد الأسرة .

وهذا يشكل عائقا كبيرا أمام الزوجين على رسم حدود واضحة لأسرتهم ، مما يسبب إشتعال الخلاف بين الزوجين وشعور بالذنب من أحد الأطراف الزوجية خاصة في تلقي الانتقادات من الأم أو الأب أو الجد أو الجدة لأبنائهم بعد الزواج وهذا يجعل مؤشر رغبة أحد الزوجين العيش مع الأهل مرتفعا مما يسبب القطيعة الكاملة أو الجزئية بين أسرتين ما ينعكس سلبا على استقرار أبناء الأزواج وأحفادهما.

و نلاحظ في مؤشر اختلاف الخلفية الأسرية للزوجين أن خلفية القيم والتقاليد الذي ينتمي إليها الزوج أو الزوجة تخضعان لمعايير وقيم مختلفة ، يصبح هذا التباين والاختلاف مصدرا للتوتر والصراعات الزوجية ، فكل فرد لديه توجه نحو القيم ووجهات نظر إلى الحياة يدفعه سلوكه لاتخاذ مواقف تجاه الآخر مما يؤدي إلى

إهمال أحد الزوجين للآخر وبالتالي يتم استبعاد قبول مبدأ التنازل من أحدهما ، فيتحول كل واحد منهم خصما للآخر وليس شريكا له .

أما ما يخص مؤشر عدم قدرة الزوج أو الزوجة على الإنجاب فهو ما يسميه علماء الاجتماع بالطلاق الصامت الذي يسارع في طلب الطلاق من أحد الزوجين بسبب عدم الإنجاب وهذا يعزي إلى مرض عضوي أحيانا أو إلى الضعف العاطفي بسبب الضغوط الاجتماعية أو شعور أحد الزوجين بالتقيد داخل المنزل مما يؤدي إلى حدوث مشاكل بينهم يؤدي إلى الطلاق المبكر.

القسم الثالث : الأسباب الاقتصادية

حسب مؤشر العامل المالي تبين أنه المسؤول بالدرجة الأولى عن الطلاق المبكر وحسب مقياس سبينر في التوافق الزوجي ، أن الأزواج يعيشون حياة تعيسة تنذر بإنحراف الأسرة الزوجية ومع تزايد الضغوط النفسية عليها ، يؤدي بالفرد إلى فقدان توازنه ، وتغير نمط سلوكه ، فإن أقل ما يمكن القول في هذا المؤشر إن حياة الفرد اليومية في توتر دائم ، تشوه فيه شخصيته وبالتالي يقع فريسة لمرض مزمن ، وهذا يدل أن الحالات التي يعيشها في ظل هذه الضغوطات النفسية ليست مرتبطة بأسباب جسمية فزيائية بل بأسباب اجتماعية اقتصادية

و مؤشر تراكم الديون على الأسرة الزوجية نلاحظ أن أحد الأزواج يختبر نفسه ليكون الأفضل بين أقرانه اجتماعيا ، فيسعى إلى الاستدانه من المصارف المالية من أجل كسب رضا الطرف الآخرخاصة في الإجازات الصيفية التي تزداد فيها معدل الرحلات السياحية إلى دول العالم ، فيتم استغلال هذه الفترة حتى لو كانت قصيرة للسفر وبالأقساط يدفعها شهريا للبنك ، الأمر الذي يكلف الأسرة ثمنا باهظا في زعزعة الاستقرار الزوجي ، وانعدام الأمن العاطفي بينهم فيحصل الطلاق العاطفي ومن ثم الانفصال النهائي عن بعضهم البعض وهذا ما أكده لنا مقياس سبينر للتوافق الاجتماعي .

وإذا ما دققنا في مؤشر بخل الزوج على الإنفاق على الأسرة نجد أنه يتوافق مع العامل المالي ويعزى سبب بخل الزوج في الإنفاق إلى شعور ينتابه بعدم أهمية الإنفاق في تغيير بعض الأشياء في المنزل في وقت ترى الزوجة أن تغيير هذه الأشياء مهمة من عدة جوانب اجتماعيا والاحتفاظ بجمال تصميم المنزل مما يؤدي إلى حالة النفور العاطفي بين الزوجين بسبب عدم قدرة الزوج على تلبية احتياجات الزوجة فيلجأ إلى فصل العلاقة الزوجية نهائيا باعتبار الحل الأمثل له.

وحسب مقياس سبينر نصل إلى نتيجة أن الأسرة الزوجية التي تعاني من انعدام الاستقرار بسبب بخل الزوج ، يرجع سببه إلى عدم وجود محاولات جادة للوقوف على أسباب هذا البخل ، قد يكون الزوج يمر بضائقة مالية أوغير واثق من نفسه فإنه يشعر أن تلبية احتياجات الزوجة يؤدي إلى الانفلات في المنظومة الأسرية فبالتالي سيؤدي إلى الطلاق ، فيبخل عليها ، وقد يكون السبب هو الانتقام نتيجة حالات نفسية عاشها قبل زواجه وتجعل هذه الحالة الزوج في وضع خطر على نفسه يمكن ان يتحول خطرا على المجتمع ، اعتقاده بأن الجميع يسخرون منه ، أو يكون البخل صفة وراثية اكتسبها من الأبوين .

ومؤشر ثقافة الترشيد المالي في الأسرة الزوجية مع تزامن مؤشر بخل الزوج في الإنفاق المالي نجد أن وعي الأسرة الزوجية بثقافة الترشيد المالي وصل إلى أقل درجاته حسب مقياس سبينر، مما يدل على أن

الإسراف في الانفاق ظاهرة اجتماعية خطيرة لها تأثيرات كبيرة منها استنزاف لموارد الأسرة وتهديد لاستقراها ودافع للاستدانة لدفع تكاليف الحياة المترفة لأفرادها وبالتالي تتراكم الديون على الأسرة الزوجية

القسم الرابع :أسباب متعلقة بالخصائص الشخصية

نلاحظ في نتائج اختلاف الميول والاتجاهات بين الزوجين من الأسباب القوية في الطلاق المبكر وأن هذه الاختلافات في الميول والاتجاهات تزيد من هوة عدم التوافق الزوجي وتحقيق هدف الزواج في مواجهة الصعوبات الحياتية وفي القدرة على التعبير عن المشاعر والانفعالات مما يهدد الكيان الأسري ، مما يساعد على تغذية الكراهية وعدم تحمل الآخر ، يؤدي في النهاية إلى الطلاق ، وهذا يعطينا دلالة واضحة أن الأفكار المثالية ، والأقوال الروحية المأثورة لم تؤدي دورها في تضييق هوة الاختلافات في الميول والاتجاهات بين الزوجين .

وهذا يدل على غياب ثقافة التشابه في نقل الأفكار عبر الوسائل الإعلامية بشتى أنواعها ، إضافة إلى الفارق العمري بين الزوجين يغذي صعوبة التفاهم في بعض الاتجاهات في شخصية الفرد كالإصرار على الرأي والنزعة التنافسية وحب السيطرة يجعل الطرفين يبتعدان عن بعضهم البعض الآخر

ناهيك عن طابع حب التحكم يثير مشاكل عدة ، يستعيد الفرد ذكريات الحياة العزوبية حين كان حرا طليقا فيترك الاهتمام بالأسرة الزوجية ، ويعيش حياة العزوبية في بناء علاقات قد لا تكون نظيفة مما يؤدي إلى الخيانة الزوجية ثم إلى الطلاق ، حيث أكد لنا مؤشر رجوع الفرد إلى الحياة العزوبية والخوف في تحمل المسؤولية ، بمجرد التفكير فيها فإن ردة الفعل تكون قوية ولا إرادية فيكون سببا في الطلاق المبكر .

إضافة إلى عدم إعطاء أي اعتبار للأخلاق الحميدة حيث كان ملفتا للنظر أن يصل المؤشر البياني إلى درجة أقل في التماسك الأخلاقي وهذا يدل على غياب القدوة الحسنة في ذات الأسرة الزوجية منذ البداية مما ينذر بسرعة تحول الأسرة للبحث عن قدوات خارجية وذا ميول قد لا تنتمي إلى ثقافتهم ولا إلى فكر عقائدهم ولكنها أصبحت هذه القدوة تحصيل حاصل لأحد الزوجين .

من هنا تتولد الإساءة الزوجية لتصبح ظاهرة اجتماعية حسب مؤشر سبينر للتوافق الزوجي ، وهذا يدل على ضعف مستوى العلاقات الاجتماعية الكلي في المجتمع ، وعلى مستوى الأسرة ضعيف أيضا ، وذلك بسبب عدم المساواة في الحقوق والواجبات وإقصاء الأدوار الزوجية التي يقوم بها الفرد داخل الأسرة الواحدة .

وهذا يعزي إلى نوع المجتمع الذي يعيش فيه الفرد ، وحسب مقتضيات العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع ما والتي تتطلب من الرجل وبدافع الضغط الاجتماعي الانسياق وراء ثقافة المجتمع قد يكون المجتمع يفتقر إلى الدقة العلمية في نظرته للأمور ، فهو قد ينظر إلى كل الأمور باعتبارها حقيقة ثابتة ، تترافق فيها العادات والتقاليد المختلفة و تتلون بتغير موقع الفرد في المجتمع ، ولكن في الحقيقة تحمل هذه العادات والتقاليد في محتواها تفسيرات اجتماعية خاصة بها ، الأمر الذي يجعل الفرد غير قادر على تشخيص تطلعاته المستقبلية ، مما يساعد على ارتفاع معدل الإساءة الأسرية وبالتالي إلى الطلاق المبكر ، والعكس صحيح كلما كان المجتمع أكثروعيا كلما تضاءل دور هذه الدوافع والضغوطات الاجتماعية حتى تنعدم من المجتمع ، لنسجل صفر حالات الإساءة الزوجية

الاستنتاج :

تبين لنا من خلال المؤشرات البيانية ومقياس سبينر أن التوافق الأسرة الزوجية لا يعتمد فقط على مدى تلبية الأزواج للحاجات الجنسية والعاطفية ، بل هناك عوامل يتاثر التوافق الزوجي بها مثلا تأثر أحد الأزواج بشخصية أحد أفراد عائلته ، مما يجعل سلطة القرار خارج الأسرة الزوجية ، وهذا بحد ذاته لا يساهم في تحسين الجو العاطفي بين الأزواج ولا يساهم في استقرارهم .

ورغم أن الأسباب التي تؤثر في الطلاق أيضا إتضح في ارتفاع معدل عدم إحساس المرأة بالأمان العاطفي وهو ما يعزي تدخل الأهل في حياة الأسرة الزوجية ناهيك من التدخلات التي تحصل من رجال الدين الغير المؤهلين في معالجة القضايا الإجتماعية مما يدفع إلى عدم الاستقرار في الأسرة الزوجية.

والملفت للنظر أيضا أن المؤسسات الإصلاحية الاجتماعية التطوعية الأهلية الغير الرسمية فقدت ثقة المجتمع بها ، قد يكون بسبب عدم قابليتها في التعامل مع القضايا الاجتماعية مهنيا ، وهذا يعزي إلى وجود كوادر لا علاقة لها بالتخصصات العلمية في معالجة هذه القضايا من جهة ،

وقد يعزي إلى عدم القدرة على كتم الأسرار ، وهذا يزيد من الطين بلة في زيادة الشرخ في العلاقات العاطفية بين الزوجين ، حيث وصلت نسبة مقترحات المشتركين في ضرورة عدم إفشاء أسرار العوائل إلى 3 % مما يدل أننا أصبحنا على أبواب تفشي ظاهرة **عدم كتمان السر** من جهة أخرى مما يستدعي إعتباره كأحد العوامل المساعدة في إنتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

كما أن العبء المالي على الأسرة الزوجية بسبب تراكم الديون يدفع بالزوجين في البحث عن وظيفة أخرى لسد الجوع ، وهذا يكون على حساب العاطفة الزوجية ، فتعمل ضغوطات العمل والحالات النفسية عملها في ضيق المعيشة التي تجهد الطرفين، فينسى كل منهما الإهتمام بالحياة الزوجية .

فيرغب الزوج للرجوع إلى الحياة العزوبية فيبخل على الزوجة إذا ما وقع المال تحت يديه فلا يلبي احتياجاتها المنزلية والشخصية إذا كانت لا تعمل لتصل الأمور إلى الإساءة الأسرية ثم إلى الطلاق المبكر، حينها يتشتت الأطفال بين أرحامهم ليعيشوا بعيدا عن حنان الأبوين لتقع الأسرة فيما بعد فريسة الإغراءات الخارجية .

فلا يتأثرون بالأقوال المثالية فتسلب منهم هويتهم الشخصية ويتغير مسارهم الفكري والعقائدي وهذا بسبب غياب القدوات الحسنة وهشاشة الخطاب الديني ، وأكثر النوع الإجتماعي المتأثر بهذه التغيرات والتحولات هي المرأة (الأنثى) خاصة المجتمعات ترى في سن المراة عاملا أساسيا لبناء العش الزوجي .

التوصيات : -

أولا : - ضرورة وجود لجان إصلاحية محلية تخصصية وليس تطوعية

ثانيا :- ضرورة العمل على إيجاد صندق مالي خيري لسد احتياجات الأسر الزوجية المتعسرة ماليا

ثالثا :- ضرورة إيجاد كوادر اجتماعية ترعى مصالح المطلقات وأطفال المطلقين والمطلقات إضافة الى رعاية مصالح المعلقات اللواتي لا هن مطلقات ولا هن متزوجات.

رابعا : ضرورة التشديد من الضوابط الغير الرسمية على إجراءات الطلاق.

خامسا : مراجعة بنود قانونية في الطلاق وما بعد الطلاق لحماية حقوق المرأة والأبناء .

والله من وراء القصد وهو أرحم الراحمين.

دكتورة منى الخفاجي

أخصائية الصحة النفسية

المراجع :

1. مقياس توافق زواجي - منصوري زواوي – مجلة أفاق فكرية – ص 203 -215
2. العائلة والقرابة والزواج – دراسة تحليلية في تغيير النظم والعائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي
3. تحليل البيانات باستخدام لغة بايثون - فابيو نيلي
4. تنقيب عن البيانات – مهندس نبيل محمد لطفي